ان يكون اسم وفعال ... سقيا ورعيا وجدعا ونحوها لما كان مصدرا
هو كان الفعل فيها مقدرا وجب جريها على اسماء الافعال ايضا فانه كان يجوز ان
يكون معربة كما في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب للبنا اذ معنى الفعل الذي
هو في الفعل المقدر لا فيها اذ ذلك لا يوجب بنا كما ذكرنا ولذلك بني اذا لما قصد الى
كونه اسم فعال فقالوا اف دراك وافعل دراك لما قصد الى معنى المصدر
فقالوا انهما معنيان مختلفان فظهر ان الوجه الثاني هو المستقيم ولذلك
اذا اراد المصدر في رويد اضافوه فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة
رويدا زيدا لكان مستقيما ولا يستبعد على المصدر دخول اللام في مثل قولهم
هيهات لما ... وهيهات لما توعدون لما ثبت ان بعد لا يدخل في فاعله اللام ومثل
نعم لا يدخله اللام لانا نقول ... ما فعل اضرب فلا يلزم وامتناع ذلك
الفعل الصريح امتناعه في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول اضرب لزيد
وتقول هذا ضارب لزيد ثم **قال** وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس
نعني ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبني منه فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل
وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى اترك ولو قيل ان هذه الصيغة والثلاثي
فعلا مر لم يكن بعيدا الا انها جرى الفعل على صيغة واحدة يجري ان صيغة افعل
ولكنه لم يقله احد منهم لما ذا اوا فعال من صيغ الاسما ولما ثار اوام دخول الكسر
فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر الافعال حتى قالوا اضربن واضربن فرادوا
النون هربا من دخول الكسر في الافعال قوله وفعال مصدرا معرفة كفجار
الح لما كان في المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسما الافعال

ونحو نحوه ولم يجعل الاسما الاخر كما فعل في ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة على
ما تقدم وهو على ثلثة اضرب ما هو في مصدر معرفة كفجار وما هو في معنى الصفة
يا فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما فعال
الذي هو اسم الفعل وحيث العدل او وحيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول
عن الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة واما الزنة والاتفاق بهما معا في بنا
فعال وقول من قال ان فجار مبني لتضمنه تا التانيث وفساق كذلك ضعيف لان تضمن تا
التانيث لا يوجب بنا كالاسما التي هي مونثة ولا تا تانيث فيها كعقرب واذن وعين
وشبهه ومن قال ان فجار بني لتضمنه لام التعريف لم يبعد لما ثبت في امس وحيث كان بناوه
لذلك **والضرب الثالث** ما وضع علما للاعيان مؤنثا واسم
علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما فانه
للمعاني لا للاعيان ٥ وقوله مونثا تنبيه على انه لم يقع الا كذلك وهذا القسم مبني
في لغة اهل الحجاز لمشابهته ما تقدم في العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا
اذ ليس لنا فاطمة وغالبة عدل عنهما تحقيقا وانما وجب المصير اليه للعلم بانهم لا
يبنون الا لمانع في الاعراب ولا مانع يمكن سوى ما قدرناه فلزم المصير اليه وهو
معرب في لغة بني تميم اعراب ما لا ينصرف الا ما كان اخره را فانهم يوافقون
الحجاز في بنايه الا القليل منهم فانهم يعمون الاعراب في جميع الباب وهولا القليل
جروا على القياس اذ لا فرق بين ما اخره را وغيره في موجب البنا والاعراب واذا لم يكن
في هذا الباب علة موجبة للبنا وجب اعرابه ولا فرق بين الرا وغيرها ووجه اللغة
الكثيرة من بني تميم ضعيفة لانهم فرقوا بين ما اخره را وغيره للخفة الامالة ...

Copyright © King Saud University